@ hamad.algayeb@alwasatnews.com

وجهة نظر

فضل... وواقع الخليجية السياسي

□ نشر موقع منظمة اليونيفيم الإلكتروني الشهر الماضي دراسة جديدة تحدثت عن واقع نشاط المرأة الخليجية السياسي، أعدتها الباحثة والناشطة البحرينية منى عباس فضل، وركزت فيها على ثلاث دول خليجية هي البحرين والكويت والإمارات، وذلك في ضوء المتغيرات والتحولات التي طرأت على مجتمعات هذه الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية وتأثير ذلك بصورة مباشرة في تطور مجتمعات هذه البلدان.

الدراسة تعد الأولى من نوعها من حيث عقد المقارنة بين ثلاث دول خليجية تختلف ظروفها وطبيعتها السياسية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بمدى تطور العمل السياسي والوعي بأهميته في أوساط النساء، إذ إن بعضها غزير التجربة بسبب التراكمات المتتالية التي مرت عبر مراحل التاريخ، والآخر شحيح التجربة بسبب قصر المرحلة والتعامل معها كواجهة عصرية تناسب احتياجات ومتطلبات المرحلة الحالية.

الباحثة فضل طرحت دراستها أمام تحديات تتمثل في قلة المصادر التاريخية التي تتعرض إلى تحليل هذا الجانب، إلا أنها سعت إلى إبراز جوانب تعريفية لتاريخ المرأة الخليجية مع النشاط السياسي، مثل البرلمانيات والحقوقيات، بغية توضيح الواقع الذي ينشطن فيه. وفي هذا الإطار حللت فضل أوضاع الحركة النسائية في المجال السياسي، العملية الانتخابية والحياة التشريعية، الحقوق التشريعية والمدنية، فرص التعليم والعمل إلى جانب طرح الجوانب الإيجابية والسلبية، والأخيرة تمثلت في النواقص التي تعاني منها البيئة السياسية لكل من هذه الدول الثلاث وصولاً إلى موقف القوى الاجتماعية المتشددة والجماعات السياسية الأخرى.

دراسة فضل محاولة جيدة لفهم تاريخ وواقع نساء منطقتنا مع العمل السياسي الذي شابه الكثير من المغالطات ولاسيما عندما أصبحت الحقوق السياسية وتقلد المرأة بعض المناصب مجرد صورة لتكميل ماكياج حكومات الخليج التي ربما وجدت في ذلك عاملاً دعائياً لتغير صورها النمطية، تلك الصورة السلبية التي توصف بها نساء المنطقة في مختلف أنحاء العالم، غير أن وصول المرأة الخليجية لبعض المناصب ومنحها مزيداً من المزايا والمكتسبات لم يغير الصورة النمطية أمام حكومات الغرب التي مازالت تنظر الى أن حقوق المرأة في الخليج لاتزال منقوصة... لأنها - أي المرأة – مازالت غائبة بصورة فعلية عن مواقع صنع القرار وتطوير النشاط السياسي.

ريم خليفة
reem.khalifa@alwasatnews.com

أوباما أمام اختبار غزة؟

» هيثم مناع
مفكر عربي وحقوقي يعيش في فرنسا

رغم كل الأهمية التي توليها مراكز القرار الأميركي للعراق والدول النفطية الخليجية، فإن الحليف الأول والمقياس الثابت لكل من دخل البيت الأبيض كان توثيق التعاون والدعم لـ«إسرائيل»

مهما كان حجم التغيير عن سياسة بوش - تشيني، فإن ميزان حرارة السياسة الجديدة مرتبط بشكل عضوي بالقضية الفلسطينية. لكن هذا الميزان لن يكون محصوراً في غزة أو رام الله، فبالنسبة للمجتمعات المدنية على الصعيد العالمي، لا يمكن اختزال مصائب المحافظين الجدد بمواقفهم في فلسطين والعدوان على لبنان

□ في غمرة العدوان الإسرائيلي على غزة، جرى افتتاح سفارة الولايات المتحدة الأميركية في بغداد، كأكبر سفارة أميركية في العالمين العربي والإسلامي. وقد غادر السفير الأميركي أحد قصور صدام حسين لمقر عمله الجديد الذي يستوعب من الموظفين والخبراء أكثر من كل البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد بعدة مرات. وبهذا العمل الرمزي، تُذكرنا الإدارة الأميركية الراحلة أن الاحتلال هو الاحتلال وانتزاع السيادة ليس أغنية أو قصيدة هجاء. فالإدارة الأميركية لم تدفع ما دفعت من أجل عيون العرب والكورد، وإن كان لأوباما أن يوقف بعض النزيف المادي والمعنوي لبلده في وقت يرث فيه أزمة اقتصادية لا سابق لها واحتلال في العراق وآخر في أفغانستان وطريق مسدود في فلسطين، فإن هذا الرئيس الوسيم الذي بهر العالم بكونه أول ملون يعتلي منصب الرئاسة، لن يكون وفق كل المؤشرات، وأولها اختبار العدوان على غزة، التغيير أو الحلم أو الأمل. بل لعله وفق ما نملك من مؤشرات بما في ذلك فريق عمله التقليدي، بكل المعايير، مجرد رئيس إدارة وقف التدهور ووضع الرتوش والترقيعات الضرورية لإعادة زخرفة الحلم الأميركي.

رغم كل الأهمية التي توليها مراكز القرار الأميركي للعراق والدول النفطية الخليجية، فإن الحليف الأول والمقياس الثابت لكل من دخل البيت الأبيض كان توثيق التعاون والدعم لـ «إسرائيل». من هنا في الرد على السؤال فيما إذا كان أوباما مشروع تغيير أو مشروع تجميل، أجاب أحد العرب الأميركيين بجملة بسيطة: «التغيير الأميركي النوعي لا يمكن أن يمر فوق البيت الفلسطيني». فالقضية الفلسطينية كالمارد كلما حاولت الدولة العبرية اختصارها في حلمها اللا واعي (الهنود الحمر)، تعود إليها أكثر حضوراً وأكثر قوة. وعوضاً عن أن تسمع صوت ثمانية ملايين فلسطيني، ها هي اليوم تسمع أصوات أكثر من مليار إنسان يقولون: كلنا فلسطينيون.

حتى اليوم، كانت «إسرائيل» قوة إقليمية وحيدة في المشروع الأميركي، وقد اعتبرت عند الجمهوريين والديمقراطيين مربط الفرس لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. طبعاً، ومنذ اتفاقيات كامب ديفيد، لم تعد المشكلة، حتى في البروباغندة الإسرائيلية والصهيونية، تكمن في الدفاع عن حق الدولة العبرية في الحياة، وإنما في توسعها الجيو سياسي والاقتصادي ودورها الأمني والعسكري في المنطقة، بعد تفتيت فرص دولة فلسطينية جديرة بتسمية دولة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حرب 1967. لكن «إسرائيل» ومنذ العام 2000 في حالة تقدم عسكري وتراجع سياسي ومجتمعي معمم، وهي لا تحمل أي فكرة حضارية أو ثقافية مقبولة حتى من مكوناتها التي تنحسر أكثر فأكثر في قراءات غيبية للذات والآخر. «جدار الفصل العنصري» الذي تقوم ببنائه هو الرمز لقطيعتها البشرية والثقافية والسياسية مع المحيط لأنها لا تحمل، رغم غرورها الأعمى، أية أوهام عن إمكانية تحولها إلى قوة تفاعل حضاري. وهي تخوض في مشاريع استيطان وفق برامج الأطراف الأكثر عنصرية وتطرفاً في الكيان الصهيوني، ويقوم جيشها بمحاصرة وتقطيع أوصال كل ما يجعل الفلسطيني قادراً على العيش بشكل طبيعي، وها هي أمام أنظار العالم تحطم كل ما في طريقها وهي تخوض عدواناً بربرياً على قطاع غزة. إن ما انحدرت إليه الدولة العبرية في خطابها الإيديولوجي عن الأمن والديمقراطية ومناهضة الإرهاب يتعرى ببشاعة الممارسات الوحشية التي تجعلها لا تثق بأقل من تغييب الآخر كقوة مادية كشرط لبقائها، الآخر كجسر ومصنع ومدرسة ومزرعة وبئر ماء ومجتمع مدني. بهذا المعنى نستجوب الرئيس الأميركي الجديد، وبهذا المعنى أيضا نذكره بأن «الحقد على الأميركي» رغم كل عمليات التطويع والتركيع لسماسرة حكم وقلم هنا وهناك، مازال أقوى من كل الخطابات العقلانية عن المجتمع الأميركي. ولا شك بأن أي خطاب أميركي جديد سيصطدم بالضرورة بحقيقة أن العميل الإقليمي الرسمي (الدولة العبرية) قوة بدون أية حكمة سياسية، تتمتع بتضخم سرطاني عسكري ترافقه حالة استعصاء سياسي، وشعور بالتفوق خالٍ من القيم الأخلاقية والحقوقية الأساسية للعصر، بكلمة أخرى، تل أبيب تجسد كل ما اعتبره العالم شؤماً في الإدارة الأميركية الراحلة.

إذن، مهما كان حجم التغيير عن سياسة بوش – تشيني، فإن ميزان حرارة السياسة الجديدة مرتبط بشكل عضوي بالقضية الفلسطينية. لكن هذا الميزان لن يكون محصوراً في غزة أو رام الله، فبالنسبة للمجتمعات المدنية على الصعيد العالمي، لا يمكن اختزال مصائب المحافظين الجدد بمواقفهم في فلسطين والعدوان على لبنان. وهناك عشرات الأسئلة المهمة التي تجنب الرئيس الأميركي الإجابة عليها في حملته الانتخابية منها للمثل لا للحصر: هل يقبل بملاحقة الأميركيين المتهمين بجرائم حرب في قوات حفظ السلام؟ هل هو على استعداد لإلغاء أكثر من سبعين اتفاقية ثنائية مع دول صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كي لا تحاكم الأميركيين على أراضيها؟ هل سيطالب بمحاسبة قوات الاحتلال في العراق وأفغانستان في جرائم الحرب؟ هل سيقبل بلجنة دولية للإشراف على الإنترنيت بدل هيمنة دولته عليه؟ هل سيوقف إرهاب الحرب على الإرهاب المتجسد بوضع العمليات المصرفية في 7800 مؤسسة بنكية تحت الرقابة وتجميد أموال عشرات المؤسسات الخيرية الإسلامية وتقييد الحقوق الدستورية بقرارات قراقوشية اتخذها سلفه مثل إلغاء حق الإحضار (habeas corpus) والاعتقال بالأدلة السرية والسماح بالضغط على المعتقلين لأخذ المعلومات (التعذيب في اللغة الحقوقية)؟ هل سيستمر في فرض تعهدات على أية جمعية غير حكومية تنال مساعدة أميركية أهلية أو حكومية بعدم التعامل مع أي طرف تتهمه الإدارة الأميركية بالإرهاب؟ وهل ستستمر السجون السرية ويغلق غوانتانامو لذر الرماد في العيون؟

ومن كل هذه الأسئلة، ثمة سؤال مركزي يتعلق بمستقبل الديمقراطية في العالم، هذا السؤال يعود إلى أكبر انتهاك للحقوق والحريات قامت به إدارة بوش، بإعلانها الأمن معياراً لسياستها الداخلية والخارجية على حساب الحرية. وكما يقول الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أغامبن في رده على هذا الزلزال السياسي والإيديولوجي:

«لقد أصبح الأمن المعيار الوحيد للشرعية السياسية. فكرة الأمن تحمل في طياتها خطراً أساسياً. إن أية دولة تجعل الأمن غاية أساسية ومصدر شرعية هي مجرد جسم هش، جسم يسمح للتعرض المستمر لتحريض الإرهاب ليصبح بدوره إرهابيا».

قصر نظر أوباما لم يسمح له حتى الآن بإبصار تحول الدولة الأمنية الإسرائيلية إلى دولة إرهابية بكل معاني الكلمة، ولن يسمح له بقراءة ما كتب الأديب الياس خوري في معمعان العدوان على غزة: «لم يعد السلام ممكناً، لأن (إسرائيل) لا تريد سلاما، بل تريد هيمنة مطلقة وترهيباً متواصلاً. لذا فإن العقلانية الوحيدة في مواجهة النار

روافد

قاسم حسين
kassim.hussain@alwasatnews.com

خلايا النحل

□ كنت أتمنى منذ سنوات أن أزور حملة التبرّع بالدم، ولكن كانت ظروف العمل بالصحيفة في موسم عاشوراء تحول دون ذلك.

من حسن حظّي هذا العام أن انتهيت مبكراً ليلة العاشر من المحرّم، قبيل العاشرة بقليل، فاتصلت بأحد العاملين بالحملة، فعرفت أنه سيتم تمديد الفترة ساعةً إضافيةً حتى الحادية عشرة.

في تلك الليلة، عندما تدخل مركز النعيم الصحي ستجد على يمينك خيمةً كبيرةً منصوبةً في موقف السيارات، تتسع لأكثر من مئة متبرع. يُنادى عليهم بأرقامٍ متسلسلة، فيدخلون إلى قاعة أخرى للانتظار، حيث يجري توزيعهم تباعاً على 36 سريراً، ويقوم الطاقم المختص بإجراء الفحص المعتاد تمهيداً لسحب الدم.

المركز كان خلية نحل، فبالإضافة إلى الطاقم الصحي من أطباء وممرضين (عددهم 55)، هناك طاقمٌ آخر من المتطوّعين، يزيد على 120 شخصاً من الجنسين، موزّعين على لجان الضيافة والخدمات والإعلام والعلاقات العامة، غير العاملين بصفة مؤقتة، في مجال الطباعة والتصوير وإدخال المعلومات في أجهزة الحاسوب.

الحملة تدخل عامها العاشر، وتعتبر من أفضل نماذج العمل التطوّعي العام، فهي حصيلة جهود شهرين، يشارك فيها الصندوق الخيري ومركز الشباب، إلى جانب المآتم بمنطقة النعيم، فضلاً عن متطوّعين من مناطق أخرى.

قبل وصولي شهد المركز دخول مجموعة سياحية من الأجانب بالصدفة، كانت قد تأخرت طائرتهم فحجزت لهم شركة الطيران بأحد فنادق المنامة للمبيت. ولأن الوقت كان مبكّراً نزلت المجموعة للشوارع تستطلع أحياء العاصمة، فوجدت نفسها أمام المركز ولفت نظرها تدفّق هذه الأعداد الكبيرة، فدخلت من باب الاستطلاع، وأدهشها وجود حملة تبرّع بالدم. سألوا: هل هناك كارثةٌ حصلت تستدعي هذه الحملة؟ فأجيبوا إنها حملةٌ أهليةٌ سنويةٌ لرفد بنك الدم الوطني بالدم، في مناسبةٍ دينية. عادوا للسؤال: وكم يحصل المتبرع من مقابل مادي؟ واستغربوا المّا علموا أنها دون مقابل.

إحدى السيدات بالمجموعة أعجبتها الفكرة النبيلة، فبادرت للمشاركة وتبرّعت بدمها، فالتقط لها أصحابها الصور التذكارية، فنادرةٌ تلك البلدان التي تنظّم حملاتٍ رائعةً من هذا القبيل. حتى في دول الخليج الشقيقة، هناك مفاوضاتٌ جماعيةٌ لشراء الدم من الخارج لسدّ النقص، بينما تمثّل البحرين حالةً استثنائيةً تحقّق لها ما يشبه الاكتفاء الذاتي، بفضل هذه الروحية التي يتمتّع بها هذا الشعب الكريم، ويترجمها في حملاتٍ كثيرةٍ في محرم وصفر ورمضان.

في الليلة السابقة نُظّمت حملةٌ خاصة بالنساء، قدّمت 145 وحدة دم، مقابل 632 للرجال، واستقطبت ما مجموعه 1208 من الجنسين، وحظيت بتغطيةٍ إعلاميةٍ تستحقها. ورسالتها الإنسانية وصلت لقلوب البحرينيين، وإن ظلّت بحاجةٍ إلى خطابٍ يصل للأجانب المقيمين، فهم يمثّلون اليوم نصف السكان، والأرقام الأولية بالحملة تشير إلى أن نسبة مشاركة الأجانب 5 في المئة للرجال، و8 في المئة للنساء. فمثل هذا الدم سيذهب لعلاج من يحتاج إليه، بغضّ النظر عن جنسيته أو لونه أو عرقه أو دينه.

هذه الحملة يفتتحها تقليدياً وزير الصحة، وأنا أشاهد خلايا النحل هذه، تمنّيت لو حضر وزير الداخلية، ووزير العدل، ووزيرة الإعلام... فهذه هي الخامة البحرينية الطيّبة التي يجب الرهان عليها وعدم التفريط فيها، اتباعاً للطفيليين من تجّار وباعة الأوطان، الذين يمدحون المسئولين نهاراً، ويشتمونهم في سهراتهم ليلاً. وأتمنّى من اللجنة المنظمة العليا أن تضع الوزراء الثلاثة على رأس قائمة الضيوف المدعوين العام المقبل.

اللعب على وتر الأرزاق

» عبدالله الميرزا
abdulla.almeerza@alwasatnews.com

□ مع بداية الحوادث التسعينية، وحين كان للشيخ عبداللطيف المحمود دور بارز في توقيع العريضة المطلبية والوقوف في صف المطالب الشعبية (قبل أن ينسحب لاحقاً بصورة دراماتيكية)، سئل المحمود من قبل إحدى المجلات (غير الرسمية) عن سبب تردد عدد كبير من البحرينيين في الانخراط ضمن الحركة المطلبية على رغم أنهم معنيون بالكثير من هذه المطالب، فكان مضمون جوابه: أن المشكلة تكمن في أن غالبية هؤلاء مرهونون بوظائف حكومية، وبالتالي فهم مهددون في أية لحظة في أرزاقهم، وهو ما يجعل الكثيرين يخشون من المشاركة في أي عمل مطلبي لاترضاه الحكومة.

الكل مازال يتذكر تصريحات المحمود الناقدة للأداء الحكومي وخصوصاً على المستوى الإعلامي، ما كلفه الكثير من التوقيفات والتحقيقات الأمنية والفصل من وظيفته في الجامعة، وهو ما كان محل فخر واعتزاز من الشارع البحريني الذي رأى في المحمود حينها رمزاً للوحدة الوطنية، حتى قيل في إحدى القصائد الموكبية الشهيرة آنذاك:

ما ضرك لو قال السني عمر من بعد أبي بكرِ؟
أو شيعي قال بأني قد آمنت بآل الطهرِ
مادام الحق مبادلة والحب شعور بالصدرِ
بالإسلام وبالقومية (المحمود) شقيق (الجمري)

وهي القصيدة التي ذاع صيتها وكانت تتردد على ألسنة الصغار والكبار، حتى تبدل الحال، وحدث ما لم يكن في الحسبان.

ما جرّ إلى هذا الحديث الحركة المستميتة التي يقوم بها أحد النواب (المسرحيين) هذه الأيام لتحشيد ديوان الخدمة المدنية ضد كل من يشارك في المسيرات المطلبية والحركات الشعبية من موظفي القطاع العام، من أجل طردهم من الخدمة أو على الأقل تهديدهم واستخدام الوظيفة الحكومية ورقة ضغط لتهديد الناس في أرزاقهم.

التهديد الوظيفي بديل الحرية النقابية

هذه ليست المرة الأولى التي تتصدر فيها موجة التهديد الوظيفي الساحة البحرينية، إذ شهدت البحرين قبل أشهر ولأكثر من مرة نغمة مشابهة، استعملت فيها الحكومة بلغة مباشرة سلاح «البقاء الوظيفي» المشروط بالصمت إزاء تدني الأوضاع الحقوقية، وإلا «الفُنش».

في حساب الأعراف والقوانين الدولية من المعيب استخدام الرزق وسيلة للتهديد من أجل التعتيم على منابع الفساد، وإن كنا لا نقر للقوانين ولا الأعراف الدولية وزناً فإننا من جهة أخرى مرغمون على التعامل الإنساني الذي لاتخلو منه تصريحاتنا الرسمية كل يوم مهما اختلفنا سياسياً، وإن كان لاهذا ولاذاك، فلا يتصور الداعون إلى «تفعيل القرار الحكومي رقم 4 لسنة 2008 والصادر من ديوان الخدمة المدنية والقاضي بفصل كل موظف مسجل في ديوان الخدمة المدنية في حال اشتراكه في مسيرات غير قانونية أو تورطه في أعمال شغب وتخريب» أن مطاطية القانون ستقلل من حجم التفاعل الشعبي مع الحركات الإصلاحية التي يدعمها المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد.

في الوقت الذي كان ولا يزال موظفو القطاع العام يتحركون من أجل إتاحة المجال للحرية النقابية التي تضمن تعديل أوضاعهم وتجفيف منابع الفساد الإداري في الكثير من الوزارات والمؤسسات الرسمية، ينبري المحسوبون على برلمان الشعب للمطالبة بتهديد الناس في أرزاقهم من أجل تصفية حساباتهم الطائفية الدفينة باسم محاربة الشغب والإرهاب الذي سكتوا عنه وأغمضوا أبصارهم حين تعلق الأمر بخلية مرتبطة بالقاعدة.

نراهن على عقولكم

انتهت أيام عاشوراء من دون أن تشهد الساحة البحرينية أية انفلاتات أمنية ولا مناكفات سياسية ولا طائفية على رغم نصب عدة أفخاخ على مدى الأيام العشرة، كان الوقوع في شرك أحدها سيحوّل الموسم إلى حلبة لتصفية الحسابات، وهذا ما لم يحدث لعدة أسباب أهمها تغليب منطق العقل في أكثر من منعطف.

أطل هلال عاشوراء هذا العام على وقع ضجيج قضية «متهمي الحجيرة» التي أثارت ومازالت جدلاً واسعاً على خلفياتها التي مازالت مبهمة، وعلى الزج بالإعلام في قضايا لم يبت فيها القضاء من اجل التشهير بالمتهمين. ثم استهلت الأيام الأولى للموسم ببيانين مسمومين أولهما لكتلة برلمانية كان يفترض بها رجاحة العقل والرأي، والثاني لنائب «مستقل» عن النواب ولكنه ليس مستقلاً عن متنفذين يستخدمونه بوقاً لأغراضهم الطائفية الدنيئة. بيانان كادا أن يؤججا الساحة ويشحناها بالمهاترات والتجاذبات لولا حكمة العقلاء وتغاضيهم عن الأمر ما فوّت الفرصة على ما أريد من وراء البيانين.

القرار الخجول الذي صدر (وكأن لم يصدر) بإيقاف الخطيب «الفتنة» مؤقتا عن الخطابة يوم الجمعة، وإن جاء لذر الرماد في العيون، إلا أنه لم يمنع البيانات اليومية التي هي أخطر من الخطبة لأنها تجد لها يومياً من يحتضنها وينشرها كاملة على صدر صفحاته الأولى دون حذف السموم التي فيها.

ولم ينته موسم عاشوراء إلا بخبرين متزامنين عن حرق مقر اعتصام اللجنة الأهلية للقرى الأربع في النويدرات وحرق غرف في مسجد كريم أهل البيت (ع) في مدينة حمد، وهما حدثان مثيران جاءا محاولة أخيرة لكسر الحركة الهادئة للموسم التي تميزت هذا العام بمشاريع وحدوية جامعة. وبالعقول الواعية انقطع حبل الفتنة هنا أيضاً، فكان موسماً مميزاً بلا منازعات.

إذاً لنعترف لكم أيها الكبار في هذا البلد الحبيب: نحن نراهن على عقولكم دائماً في أصعب المنعطفات، فلا تتخلوا عن الساحة، وإلا...